أولريش بيك وسوسيولوجيا المخاطر الأمنية
نحو مأسسة إطار نظري

السعيد رشيدي[1] كريمة فلاحي[2]

1- قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف2، saidrechidi@yahoo.fr

2- قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف2، karimafellahi@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2020/01/29 **تاريخ المراجعة:** 2020/01/29 **تاريخ القبول:** 2020/06/12

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المؤسسات الاجتماعية المهيمنة في بناء وتشكيل الوعي بالمخاطر الأمنية، من منظور أولريش بيك، والذي يقدم نظرة ثاقبة عن العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية المهيمنة وإنتاج وإدارة المخاطر الأمنية. وخلصت إلى أن أولريش بيك يطرح آلية لفهم البناء الاجتماعي للمخاطر الأمنية، وهي تعكس الطريقة التي تفهم بها المخاطر الأمنية، سواء في الأوساط الأكاديمية أو في المجتمع الأوسع. هذه الآلية تسلط الضوء على التناقضات (الصراعات) المختلفة في تصور المخاطر.

الكلمات المفاتيح: أمن، مخاطر، وعي، آلية، مؤسسات.

Ulrich Beck and Sociology of Security Risks
Towards Institutionalizing of Theoretical Framework

Abstract

This study aims to reveal the role of dominant social institutions in building and shaping awareness of security risks, from Ulrich Beck's perspective, which provides insight into the relationship between dominant social institutions, the production and management of security risks. It concluded that Ulrich Beck offers a mechanism for understanding the social construction of security risks. It reflects the way in which you understand security risks, both in academia and in the broader community. This mechanism highlights the different contradictions (conflicts) in risk perception.

Keywords: Security, risks, awareness, mechanism, institutions.

Ulrich Beck et sa sociologie des risques de sécurité
Vers l'institutionnalisation d'un cadre théorique

Résumé

Cette étude vise à révéler le rôle des institutions sociales dominantes dans la construction et la prise de conscience des risques de sécurité, du point de vue d'Ulrich Beck, qui donne un aperçu de la relation entre les institutions sociales dominantes et la production et la gestion des risques de sécurité. Elle a conclu que Ulrich Beck offre un mécanisme pour comprendre la construction sociale des risques de sécurité. Elle reflète la façon dont vous comprenez les risques de sécurité, à la fois dans le monde universitaire ou dans la communauté en général. Ce mécanisme met en évidence les différentes contradictions (conflits) dans la perception des risques.

Mots-clés: Sécurité, risque, conscience, mécanisme, institutions.

المؤلف المرسل: السعيد رشيدي، saidrechidi@yahoo.fr

مقدمـــــة

قبل العصر الحديث، كانت المخاطر التي تواجه الإنسان، تعزى إلى الطبيعة مرة، ومرة إلى الآلهة، ومرة أخرى إلى الشياطين. لذلك تباينت اتجاهات الإنسان تجاهها، فحاول السيطرة عليها مرة وتجنبها مرات عدة، ولكن ما ميز المخاطر في كل هذه المرات، أنها كانت تعزى إلى مصدر خارجي. لكن المفهوم الحديث للخطر، والمخاطر يتحدد بالقرارات الإنسانية، والجهات الفاعلة الفردية. ويتحدث عن المخاطر، والهدف من ذلك هو استعمار المستقبل، والسيطرة عليه. من خلال محاولة التنبؤ بالآثار غير المتوقعة والسيطرة عليها من قبل القرارات المجتمعية لدينا. فمثل هذه الأوضاع التي وجد الإنسان المعاصر نفسه في مواجهتها قد رسمت حالة من الخوف واللاأمن ميزت الواقع الاجتماعي العالمي المعاصر. فالإحساس باللاأمن يزداد يوما بعد يوم، وأصبح الإنسان يشعر بالخطر لا على قوته ومصدر رزقه فحسب ولكن حتى على حياته بالأساس.

ومن ثم فإن تكثيف الاهتمام بالمخاطر بين وسائل الإعلام والسياسيين والجمهور قد عكسه تزايد الاهتمام بالموضوع داخل الأوساط الأكاديمية. وقد ساهم علماء السياسة والصحة والاقتصاد وعلاقات العمل والبيئة في النقاش المكثف، مما أدى إلى عدد متزايد من المشاريع البحثية والمجموعات الدراسية والإدارات الجامعية المتخصصة في المخاطر. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن لغة الخطر ثرية، فإن المفهوم نفسه لا يزال يحيط به الغموض. فعدم وضوح الآثار الاجتماعية للمخاطر جعله مجالا لا يمكن مقاومته للتحقيق في العلوم الاجتماعية. وفي هذا الإطار كتب الكثير عن الاستفادة من مفهوم المخاطر وتطبيقه على مجموعة متنوعة من الأنشطة والسلوكيات، والمؤسسات منذ ظهور المفهوم وتحليله في عمل بيك، وجيدنز، وغيرهم.

والمخاطر الأمنية شأنها شأن المخاطر المعولمة في العصر الحالي، ليست مجرد مسألة اختيار بل مسألة قرارات وخيارات وعلوم وسياسات. فكلما ازدادت المخاطر، ازدادت القرارات والخيارات التي يتعين علينا اتخاذها. لذا فإن المخاطر، ولكي تفهم على أنها مشيدة اجتماعيا، وتنتج ويعاد إنتاجها، هي فاعل لا يمكن السيطرة عليه، من أجل السلامة العامة، لا من قبل مؤسسات الدولة لوحدها، ولا من قبل محاولات النخب والخبراء للسيطرة عليها.

لذا ففي الخطاب الدائر حول المخاطر الذي تطرح فيه كذلك أسئلة بشأن التحديد (الذاتي) المعياري، تكتسب وسائل الإعلام والبرلمانات والحركات الاجتماعية والحكومات والفلاسفة، ورجال القانون والأدباء وخلافه، حق المشاركة في إبداء الرأي. ثم تؤدي الصراعات إلى تحول جديد إلى المؤسسات، بل إن هؤلاء ساعدوا على نشأة منطقة قانون جديد، ألا وهو قانون المخاطرة، الذي ينظم التعامل مع المخاطر، وفي الغالب على مستوى الإدارة.

وهناك إجماع واسع من جهة ثانية على أن هناك حاجة إلى نموذج علمي للبحوث يسهم في تحليل مضمون المخاطر من جهة، والجهات المساهمة والمشاركة في إنتاجها وإدارتها، وفي هذا الإطار تأتي نظرية مجتمع المخاطر لأولريش بيك لطرح نموذج تصوري يحتذى به. وهو يعكس الآلية التي يقترحها أولريش بيك لتبحث في القواعد والمؤسسات والقدرات التي تعمل على تحديد المخاطر وتقييمها؛ فهي مصفوفة قانونية، ومعرفية وثقافية يتم فيها إرساء سياسة للمخاطر.

1- الخلفية النظرية للبحث:

1-1- التعريف بأولريش بيك:

أولريش بك (1944- 2015)[1] عالم اجتماع ألماني عرف من خلال أطروحته حول مجتمع المخاطر. والتي تبرز انقطاعا أساسيا داخل التاريخ الاجتماعي للحداثة، وهو انقطاع ميزه انحلال الصيغ الأقدم للمجتمع الصناعي ونمو مجتمع مخاطر جديد[2]. وكان له تأثير كبير على التطورات النظرية وجداول أعمال علم الاجتماع الدولي منذ بضع سنوات. وقد تلقت نظرياته قدرا كبيرا من الاهتمام، سواء من الدوائر الاجتماعية أو من الجمهور. وهو واحد من علماء الاجتماع الأكثر تأثيرا وأهمية في وقته. وكما أشار غابي ميثن، فإن التخصصات العلمية المختلفة مثل علم الاجتماع والعلوم السياسية والدراسات الثقافية والجغرافيا والدراسات البيئية قد استطاعت أن تجد الإلهام في فكر بيك. وقد استخدمت نظريته لمجتمع المخاطر كنقطة انطلاق لدراسات العالم ككل[3]. كما يحظى بيك بالاحترام ليس فقط من أجل تحصيله الدراسي، بل أيضا على مساهماته المثيرة للتفكير في الصحف والمجلات عالمية التداول. وكما يلاحظ ماكغيغان، فإن التموجات التي أنتجها مجتمع المخاطر قد امتدت إلى ما هو أبعد من حدود الحرم الجامعي: إنها ليست مجرد نظرية اجتماعية مجردة، بل تدخل كبير في المجال العام للجمهورية الاتحادية[4]. وقد كان بيك ذا أهمية محورية لعلم الاجتماع، وليس أقلها تمهيد الطريق لجعل المخاطر مصدر قلق رئيسي لعلم الاجتماع العام[5].

1-2- أولريش بيك ومجتمع المخاطر:

فكرة مجتمع المخاطر هي صياغة عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك. وهي تمثل بناء نظريا شاملا للعصر الحالي[6]. فهو يرى أن جدة الوضع تتطلب مراجعة للغة العلوم الاجتماعية حتى يتم التمكن من ابتكار مفاهيم أكثر ملاءَمة لإدراك واقع العالم الذي نجد فيه أنفسنا حاليا، وبناء على ذلك قد ينظر إلى كتاباته بوصفها محاولة لتزويد علم الاجتماع بنظريات عن المجتمع تتوافق بصورة أكبر مع الحساسيات الثقافية المعاصرة[7]. وعلى هذا فهو يقول أنا لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن لأي شخص الاستفادة من الأطر المرجعية التي تم تطويرها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أجل فهم التحول في العالم العالمي الذي نعيش فيه اليوم. ففي عام 1989 تفكك النظام العالمي كله. وبدلا من ذلك، فإن الغالبية العظمى من المنظرين لا تزال تحتفظ بنفس المفاهيم القديمة. عند هذه النقطة، أجادل بأننا بحاجة إلى خيال سوسيولوجي جديد[8]. لذلك فهو يقول في هذا الصدد إن هدفي هو نظرية نقدية جديدة للنظر في ماضي ومستقبل الحداثة[9]. فمفهوم مجتمع المخاطر يمكن أن يدخل كمفهوم جديد لمجتمع غير صناعي، ليسأل، ما هي المخاطر؟ ويحاول الإجابة عن ذلك.

ويشير مصطلح التفرد بالنسبة لبيك إلى الطريقة التي أصبحت فيها التفاعلات اليومية غير تقليدية بسبب التحولات في البنية الاجتماعية وأنماط التشجيع: حيث يتم إزالة السيرة الذاتية من المفاهيم التقليدية واليقين، من الرقابة الخارجية والقوانين الأخلاقية العامة، وتعتمد على اتخاذ القرار، ويتم تعيينها كمهمة لكل فرد. فالهويات الذاتية المعاصرة هي التي شيدت، الكيانات المتنقلة التي لا يمكن فصلها عن الخيارات الفردية[10]. فنحن نعيش في عالم مختلط يتجاوز إطارنا الفكري الثنائي، فالعالم الهجين الذي نعيش فيه وننتجه باستمرار هو، في الوقت نفسه، مسألة الإدراك الثقافي والحكم الأخلاقي والسياسة، والتكنولوجيا، التي تم بناؤها في شبكات التفاعل، فالمخاطر هي مهجنة ومن صنع الإنسان. وهي تشمل الجمع بين السياسة والأخلاق والرياضيات ووسائل الإعلام

والتكنولوجيات والتعاريف الثقافية والإدراك؛ والأهم من ذلك كله، لا يمكنك فصل هذه الجوانب والحقائق، إذا كنت ترغب في فهم الديناميات الثقافية والسياسية لمجتمع المخاطر العالمي[11].

2- الاطار التصوري لأولريش بيك:

2-1- منظور مجتمع المخاطر عند أولريش بيك:

تعالج نظرية المجتمع العالمي للمخاطر من منظور أولريش بيك الإدراك المتزايد للظلم الجذري في عدم اليقين الجذري في العالم الحديث. فالمؤسسات الأساسية، (الجهات الفاعلة في الحداثة الأولى) والعلوم ونظم الخبراء، والدولة والتجارة والنظام الدولي، بما في ذلك الجيش مسؤولة عن فهم ومراقبة أوجه عدم اليقين المصنعة التي يقوضها الوعي المتزايد بأنها غير فعالة، بل إن أفعالها تؤدي إلى نتائج عكسية[12]. ولذلك فهي أحد الأسباب التي تجعل مجتمعات المخاطر قادرة على أن تصبح مجتمعات ذات نقد ذاتي. فالوكالات والجهات الفاعلة المختلفة، تتناقض مع بعضها البعض. فالفنيون يقولون: "ليس هناك خطر"، في حين أن شركات التأمين ترفض التأمين لأن المخاطر مرتفعة جدا. ولهذا "يبدو أن إهمال المخاطر، في المقام الأول، يخدم مصالح المؤمن، وليس مصالح الضحايا المحتملين. إن الأساس في مجتمع المخاطر هو التحول الذاتي للمخاطر من المخاطر الفنية إلى الاقتصادية، ومخاطر السوق، والمخاطر الصحية، والمخاطر السياسية، وما إلى ذلك. بما فيها المخاطر الأمنية. وكل هذا هو وثيق الصلة بعالم يمكن أن يتسم بفقدان التمييز الواضح بين الطبيعة والثقافة. فعندما نتحدث عن الطبيعة اليوم، نتحدث عن الثقافة. وبالمثل، عندما نتحدث عن الثقافة نتحدث عن الطبيعة"[13]. وبالإضافة إلى ذلك فإن ديناميكية مجتمع المخاطرة تستند بدرجة أقل إلى الافتراض الذي يجعلنا نضطر اليوم، وفي المستقبل، للعيش في عالم مخاطر لم تكن موجودة به مطلقا، بل إننا نعيش في عالم يجب أن يتخذ قرارا بشأن مستقبله وفقا لشروط عدم الأمان المصطنع والمصنع ذاتيا. والمشكلة هنا أنه في مجتمعات المخاطرة، ومع "تسارع عمليات الحداثة وراديكاليتها تنشأ رعونة جديدة واستهتار بالمخاطرة بسبب فشل مواصفات وشروط حسابها ومعالجتها مؤسسيا إلى حد ما. وفي مثل هذه الظروف ينشأ مناخ أخلاقي جديد تلعب فيه القيم الثقافية التي تختلف من بلد إلى أخر دورا محوريا"[14].

وبناء عليه يعد المجتمع القوي هو نفسه الذي يضع أسسه محل تساءل من خلال العواقب الجانبية غير المتعمدة. فكون الإرهاب عابرا للقوميات يجعل من قواعد الرقابة على الأمن في الدول القومية محل تساءل، فلا يمكن تجاهل نصيب التصوير الدراماتيكي لخطر الإرهاب، وكذلك التأثير الجانبي غير المرغوب فيه للتصوير الدراماتيكي الإعلامي أو السياسي للإرهاب بوصفه خطرا عالميا، فكل هذا يملأ عقول البشر وتتلاعب به شبكات الإرهاب الناشطة بشكل عابر للقارات بمهارة شديدة. ومن ثم فإن الخوف سيحدد الإحساس بالحياة، حيث تحتل مسائل الأمن والحرية والمساواة المراكز المتقدمة من حيث الأولويات على مقياس تدرج القيم، مما يؤدي إلى تغليظ القوانين وزيادة حدتها، أو إلى نوع من الشمولية ضد المخاطر، وهو الأمر الذي يبدو منطقيا.

ولكن المشكلة كما يقول أولريش بيك أن الصراع الإرهابي العالمي، لا يناقش كثيرا، دعوني أصيغ الأمر بشكل أكثر دقة: إنه ليس الفعل الإرهابي، بل ذلك التصور العالمي للدول والتكهنات المحتملة الناتجة عن هذا التصور هو ما يدمر المؤسسات الغربية للحرية والديمقراطية. فالحد الملموس للحرية على كثير من المستويات بدءا من زيادة كاميرات المراقبة وصولا إلى الرقابة على حركة السفر الوافدة ليست مجرد تبعات لكوارث حقيقية مثل حادث عنف إرهابي. بل إن هذا يعد نتاجا لمثل هذه التجارب والتكهن العالمي بها، بما في ذلك محاولة منع مثل هذه

الأحداث أن تطرأ في كل مكان في هذا العالم. ولهذا كما يقول أولريش بيك يندرج ضمن قصة نجاح الإرهاب كون الحكومة الأمريكية والحكومات الأوروبية بل الصحافيين العاملين في وسائل الإعلام لم يتمكنوا من إدراك أهمية هذا التصوير حتى الآن: وكيف يدعمون الحياة غير عامدين من خلال تصويرهم للتكهنات بالإرهاب على أنه خطر عالمي، وذلك أثناء صراعهم حول الصور التي بثوها داخل عقول البشر، على الأقل عندما يساهمون في ذلك، بل إنهم يمنحون الحياة مزيدا من السلطة بهذه الطريقة(15).

2-2- أولريش بيك، المخاطر بين عدم اليقين وانعدام الأمن:

يذهب أولريش بيك إلى أنه من أجل فهم عدم اليقين المصنعة، وانعدام الأمن في مجتمع المخاطر العالمي هناك حاجة إلى تحول نموذجي في العلوم الاجتماعية. ويذكر بيك بوضوح أن الهدف هو السعي إلى "فهم وتصور علم اجتماعي مستوحى ومستنيرا من انعدام الأمن للروح المعاصرة(16). بحيث يتم التركيز على إدارة المخاطر، بدلا من إنتاج السلع، فالمخاطرة قد صارت أكثر من مجرد تهديد، (متعلق بالأمن) لقد صارت مقياسا لفعلنا. فقد حل منطق توزيع المخاطر مكان منطق توزيع الثروات، فمجتمع المخاطرة يجعل من المستقبل سؤال الحاضر. ولذلك فمضمون المخاطرة يعني الحدث الذي – لم يحدث بعد – والذي يحفز الفعل. لذلك لا يمكن تلخيص المخاطر بالنتائج وبالأضرار التي حصلت فعلا لأنها تستند في جزء منها إلى امتداد الأضرار الحاصلة في الحاضر والمستقبل، وفي جزء منها أيضا إلى خسارة في الثقة العامة أو إلى خسارة الثقة فيمن يفترض فيهم حمايتنا من المخاطر. هكذا تمتاز المخاطر بجزء منها حكما إلى التكهن، بما فيها من تدمير لم يحصل بعد، لكنه يتهددنا، إذ إن حقيقته الحاضرة تكون ماثلة تحديدا في بعده المستقبلي. ومن ثم فالوعي الذي نعطيه عن المخاطرة ليس وعيا واقعيا في الحاضر، بل موقعه الأساس هو المستقبل. والمستقبل كما نعلم شيء غير موجود، إنه بناء، إنه وهم، وهو الذي يصبح سبب التجربة والفعل الحاضرين(17).

فقد أصبح المجتمع الحديث مجتمعا للمخاطر بمعنى أنه يزداد احتلاله بمناقشة أو منع إدارة المخاطر التي أنتجها بنفسه. وفي هذا الإطار من المهم التأكيد على أن الخطر ليس شيئا. إنه بناء اجتماعي، إنه شيء يجب أن يعتقد لكي تكون له آثار حقيقية(18). من منطلق أن للرأسمالية دورا في إنتاجه من خلال تآكل التضامن والانتماءات المشتركة. حيث لاحظ أولريش بيك، على سبيل المثال تغييرا حقيقيا في المجتمع، والقضية المركزية هي توزيع المخاطر بدلا من توزيع الثروة التي ينتجها المجتمع الصناعي. وفي هذا الإطار يظهر تاريخ توزيع المخاطر شأنها شأن الثروات، كانت خاضعة لمنطق الطبقات – إنما بشكل النقيض لها: فالثروات تتراكم من الأعلى، أما المخاطر فتتراكم من أسفل. هكذا يبدو أن المخاطر قد أتت لتوطد مجتمع الطبقات أكثر مما أتت لتلغيه. ومع ذلك أن يكون التعرض للمخاطرة مرتبطا بطبقة معينة فذلك لا يعود لفعل الفلترة وحده أو لأصحاب النفوذ الاجتماعيين. ثم إن الإمكانيات والقدرات في التعامل مع مواقف تتسم بالمخاطر واستراتيجيات مواجهة هذه المخاطر والتخفيف منها واستدراكها قد صارت بدورها موزعة تبعا للعائدات ولمستوى الثقافة(19).

ومن ثم فإن واحدة من القضايا التي يتعامل معها أولريش بك هي انهيار أشكال التأمين الاجتماعي في مواجهة المخاطر المجتمعية. فالدولة وعدم قدرتها على "ضمان" حماية المواطنين ضد هذه المخاطر، في ضوء مشكلة عدم اليقين التي تثير تساؤلات حول الكيفية في مواجهة الدولة، إلى جانب المؤسسات والأفراد، وهذه تتطلب النظر السوسيولوجي.

ولهذا فسوسيولوجيا المخاطر الأمنية قد تساعد على تسليط الضوء على حقيقة سوسيولوجيا الأمن داخل المجتمعات الرأسمالية المتأخرة. وعلى ذلك فتركيز بيك على إدارة "المخاطر"، بدلا من إنتاج السلع، في مجتمعات المخاطر، فضلا عن تأكيده على عدم اليقين الناجمة عن "التحديث الانعكاسي،" يوفر إطارا للنظر في أدوار الدول في تنفيذ الأمن كظاهرة (عالمية) سياسية واقتصاديا، والنتائج المحتملة للتوسع في الأمن، وأشكال إدارة مخاطره. التي تقرها الدولة، ذلك أن أولريش بيك يعتقد أن العيش في عالم الحداثة العالية هو أن نعيش في بيئة من الفرص والمخاطر. ومن ثم فمحاولات تقييم المخاطر، لا غنى عنها للاحتلال للمستقبل.

ومن جهة أخرى فإن أولريش بيك الذي يفترض تغييرا عاما في الحداثة، يفترض أيضا أنه مع تآكل المؤسسات التقليدية وثقة المعرفة العلمية تصبح القضية غالبا ما تنتج بنشاط من قبل الأفراد. على اعتبار أن العمل الاجتماعي بشكل عام يعتمد أكثر أو أقل على الثقة، هناك نتائج تجريبية في سياق تصور المخاطر، فالمخاطر تتخذ ما يشير: أن الثقة أسهل بكثير للتدمير من البناء. وإذا تم تقويض الثقة مرة واحدة فمن الأصعب استعادتها. إلى جانب أن الإلمام بمكان أو وضع أو شخص ينتج الثقة. ولذلك سوف يطور الأشخاص الثقة إذا كان للشخص أو الحالة خصائص تقييمية بشكل إيجابي. ولهذا فإنه ومنذ أن تآكلت الثقة العامة في مؤسسات مثل الحكومة ووسائل الإعلام أو الأسرة، وهي تثير المزيد والمزيد من الاهتمام في العلوم الاجتماعية. حيث إن استخدام المصطلح من قبل العلماء وكذلك من قبل الناس العاديين هو غير منتظم وغالبا ما يكون من الصعب تحديد ما إذا كان يتم قياس الثقة أو بعض البنى الأخرى في مسح موحد. لذلك فهناك المزيد والمزيد من المحاولات الرامية إلى تصور مفهوم الثقة في علم الاجتماع[20]. وفي هذا الإطار يتساءل أولريش بيك هل يمكننا أن نصدق السياسيين ووسائط الإعلام، عندما يعلن الأول أنه لا توجد مخاطر، في حين أن الأخير يثير المخاطر من أجل الحفاظ على تداول وعرض الشخصيات؟[21] ومن ثم فأولريش بيك يعتقد أن خطاب المخاطر يبدأ عندما تنتهي الثقة في أمننا واعتقادنا في التقدم. وهو يتوقف عن تطبيقه عندما تحدث الكارثة المحتملة فعلا. وبالتالي فإن مفهوم الخطر يميز حالة غريبة وسيطة بين الأمن والدمار، حيث إن تصور المخاطر التهديدية يحدد الفكر والعمل.

2-3- أولريش بيك وعدم استقرار الضمير الجماعي:

من المعلوم أن المخاطر تأتي وتتكون من عدم الوعي. فعدم القدرة على المعرفة أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، ومن ثم فعلى خلفية عدم الوعي هذا المتزايد وعدم المعرفة، فإن مسألة البت في سياق من عدم اليقين تنشأ بطريقة جذرية. فكيف يكون حالنا إذا لم نكن قادرين على معرفة آثار المخاطر الأمنية.

لذا فالأطر المرجعية التي تشكل مقاربة أولريش بك، متجذرة في الاعتقاد أنه إذا لم يبصر أفراد المجتمع الصناعي مخاطر التحديث، والتي من بينها المخاطر الأمنية فإن سكان مجتمع المخاطر يجب أن يتفاهموا مع مستقبل محتمل، حيث تلوح الإبادة الذاتية فوق الأفق الثقافي[22]. في الوقت الذي يكون فيه وعي الناس بالمخاطر الأمنية مرتبطا بمعرفتهم بالتهديدات المحيطة بهم. فالأفراد يجبرون بشكل متزايد على القيام باختيارات مضطربة حول كيفية عيشهم حياتهم. ويؤكد أولريش بيك أن المجتمع الحالي يتزايد فيه الطابع الفردي، بمعنى أن الأفراد ينظر إليهم على أنهم منشئون ومسؤولون عن حياتهم الخاصة، وبالتالي فإنهم مطالبون باستمرار باتخاذ قراراتهم الخاصة. غير أن هذا التفرد لا يعني بالضرورة تحقيق قدر أكبر من الحرية الشخصية. وهكذا، فإن التفرد في هذا المعنى لا يعني حرية الاختيار، بل بدلا من ذلك الإجبار على الاختيار في حالة لا يوجد يقين فيها. إنها "حرية

محفوفة بالمخاطر[23]. لذلك يتساءل أولريش بيك، عن كيفية فهم العلاقة بين المخاطر العالمية وخلق جمهور عالمي؟ وفي هذا يقول إن الخطاب العام العالمي لا ينمو من توافق الآراء حول القرارات، ولكن من الخلاف حول عواقب القرارات. وتشكل أزمات المخاطر الحديثة مجرد خلافات حول العواقب[24]. حيث يمر الأفراد فيها – بصورة متزايدة– بشعور واضح بعدم الأمن بخصوص الشؤون اليومية. والنتيجة هي كما يقول أولريش بيك عدم استقرار الضمير الجماعي، في مواجهة شياطيننا الاجتماعية. فقد أدت حالات عدم الكفاءة المؤسسية إلى تقويض ثقة الجمهور بالخبراء، كما عملت بمثابة حافز للتنافس السياسي. في الوقت الذي اعترفت المؤسسات المنظمة للمخاطر بالحاجة إلى مراعاة الرأي العام والتفاعل مع تطلعات مختلف مجموعات أصحاب المصلحة من خلال نشر حوار اجتماعي حساس محليا حول الأنواع الجديدة من المخاطر وعدم اليقين التي تميز العصر الحديث[25]. وهنا فإن التفرد هو نتيجة حتمية لفشل نظم الخبراء في إدارة المخاطر. فلا العلم ولا السياسة، ولا وسائل الإعلام، ولا القانون أو حتى الجيش في وضع يمكن من تحديد المخاطر أو السيطرة عليها بصورة عقلانية. ويضطر الفرد لذلك إلى عدم الثقة في الوعود العقلانية لهذه المؤسسات الرئيسية. ونتيجة لذلك، يتم إلقاء اللوم مرة أخرى على أنفسهم، وهذه هي الصيغة المأساوية لهذا البعد من التفرد في المجتمع العالمي للخطر. ولذلك وبقدر ما يصبح الناس واعين بأن هناك مخاطر، إلى الحد الذي يصبحون على استعداد لتغيير سلوكهم.

فأولريش بيك يخبر بأن ولادة الوعي العالمي بالمخاطر هي صدمة للبشرية؛ لأن الغالبية العظمى من البشر، في مواجهة "الحرية أو الأمن"، ويبدو أنها تعطي الأولوية للأمن، حتى لو كان ذلك يعني أن الحريات المدنية تخفض أو حتى تختنق. ونتيجة لخبرة الإرهاب، هناك استعداد متزايد، حتى في مراكز الديمقراطية، لكسر القيم الأساسية ومبادئ الإنسانية والحداثة. ولذلك يخبرنا بيك أنه في المجتمع الغربي المعاصر أصبحت التجربة اليومية للمخاطر فردية. فالتدهور التدريجي للهياكل وشبكات التقاليد يجبر الفاعلين الاجتماعيين على مواجهة المخاطر كأفراد بدلا من أن يكونوا أعضاء في جماعة. فالتمايز التعليمي وأنماط الاستهلاك المتغيرة قد حلت روابط الخبرة الجماعية، مما أدى إلى أشكال متفرقة من الوجود.

2-4- أولريش بيك والفشل المؤسسي:

يبدو أن أول ما يدركه الوعي الواعي بالمخاطر دائما هو عقلانية مؤسسية تحجب بشكل منهجي أي اعتراف بالمخاطر المعنية. وهي غير قادرة مؤسسيا على فهم أن الخطر يمكن أن يستند إلى عدم اليقين بدلا من الاحتمال. وبدلا من ذلك، يبدو أن قوى النظام تترجم دائما "عدم اليقين" إلى "احتمال ضئيل". عندما يأخذ الناس المتضررون والقلقون قضيتهم للعلماء، يجدون أنفسهم يتحدثون إلى مجموعة يكون معظم اعتقادها هو أنه يجب دائما التقيد الصارم بشرائع الأدلة السببية والاستدلال. والخطوة التالية هي عادة أن ينظم السكان المتضررون أو المعنيون أنفسهم في حركة اجتماعية، بعد جمع الأدوات المعرفية البديلة التي تكون أكثر مصداقية إلى حد ما (إحصاءات أخرى، خبراء آخرون)، تطرح نفسها ضد هذه الجدران من الحرمان المؤسسي. وهذه هي الطريقة التي تنشأ بها النزاعات. فمن ناحية، فإن هذه الحركات تجدد باستمرار مطالبات المصداقية من المؤسسات المهيمنة من خلال المطالبة بختم الموافقة عليها. ومن ناحية أخرى، فإنهم يضعون باستمرار تلك الادعاءات ذات المصداقية موضع تساؤل. في النهاية إن الأمر يتعلق بنظام قانوني ونظام سياسي ونظام علمي يبدو، من خلال التمسك بعقلانية قديمة، ولم يبد أن القومية تلعب دورا كبيرا فحسب، بل إن الحكومات قد أدت إلى الخطر[26].

ومن جهة ثانية يبدو أنه من الجلي للشك أن المخاطر العالمية هي تعبير عن شكل جديد من أشكال الترابط العالمي الذي لا يمكن معالجته على نحو ملائم من خلال السياسة الوطنية أو الأشكال المتاحة للتعاون الدولي. وجميع التجارب العملية الماضية والحالية للبشر في التعامل مع عدم اليقين موجودة الآن جنبا إلى جنب، دون تقديم أي حل جاهز للمشاكل الناجمة عن ذلك. ليس ذلك فحسب: المؤسسات الرئيسية للحداثة، التي من المفترض أن تضمن العقلانية والأمن، لم يعد ينظر إليها بوصفها أدوات لإدارة المخاطر، ولكن أيضا كمصدر للمخاطر[27]. فنحن نشهد تحولا من نمط مجتمعي – محكوم سياسيا واقتصاديا وحياتيا بحدود الدولة القومية– إلى نمط مجتمعي شهدت فيه الدولة القومية تغيرات داخلية، وبرزت فيه معالم مجتمع المخاطر المعولم بشكل كبير[28]. ومن جهة ثانية فإنه يبدو أن هناك إحباطا عاما من النظم السياسية الحالية. فنزاعات المخاطر لا تنتج بشكل روتيني "تحالفات بين الأضداد" و / أو النتائج السياسية التي يتفق عليها الطرفان[29]. فالآلية التي يطرحها أولريش بيك لفهم البناء الاجتماعي للمخاطر تبرز الفشل المؤسسي. مما يعني "أن حدود النظام لم تعد تعمل بشكل صحيح سواء"[30].

ومرة أخرى يذهب أولريش بيك إلى القول بأن المعرض للخطر هو طريقة الوجود والحكم في عالم الحداثة؛ إذ تمثل تجربة المخاطر العالمية صدمة للبشرية جمعاء. وتجربة المخاطر العالمية هي حدوث مواجهة مفاجئة واعية تماما مع ما يبدو مستبعدا. فالمخاطر العالمية هي هدم للحدود الوطنية وخلط للمواطنين مع الأجانب، لا من خلال التنقل بل من خلال المخاطر، لذلك فالحياة اليومية أصبحت عالمية وعلى البشر أن يجدوا معنى الحياة في التبادل مع الآخرين[31].

فالدول بعامة، ومن أجل حماية سكانها من خطر الإرهاب، تحد بشكل متزايد من الحقوق والحريات المدنية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إمكانية إلغاء المجتمع الحر، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن التهديد الإرهابي ولا وسيلة تمكن من تجنبه. ومن ثمة فإن وجه السخرية هنا هي تزايد الشكوك العامة والتي تثيرها المخاطرة في وعود الحكومات بحماية مواطنيها مما يؤدي إلى انتقادات بعدم كفاءة السلطات العلمية والولائية. وهو ما من شأنه أن يجعل من عمل أولريش بيك حول المخاطر العالمية بمثابة دعوة للاستيقاظ في مواجهة فشل الحكومة في العالم المعولم. حيث يتم التشديد على أن سلطة الحكومة موجودة لتقليل التهديدات والمخاطر التي يواجهها الأفراد.

2-5- أولريش بيك، الوعي بالمخاطر الجديدة ينتج من تصور تدعمه وسائل الإعلام:

لقد أصبح المجتمع الحديث مجتمعا للمخاطر، من منطلق انشغاله بالتفكير ومناقشة المخاطر التي أنتجها بنفسه. والتي هي في نفس الوقت دلالة على الهستيريا وسياسة الخوف التي تحرض عليها وتفاقمها وسائل الإعلام. و"تتصادم في الرأي العام العالمي الإعلامي إدراكات المخاطرة ببعضها بعضا لتصبح في الوقت ذاته تجربة صراع من الحياة اليومية"[32]. فهي تجلبها إلى حيز الوجود من خلال الصور الرقمية. ونحن، مستهلكو هذه الصور، ليس لدينا أي وسيلة لاختبار مدى كفاية مثل هذه التمثيلات، ولا علينا أن نفعل ذلك. يتم تصنيعها، في المختبرات، تحت المجهر، وزيادة تعزيزها من خلال المحاكاة الحاسوبية. جعلت بريون مرئية كمحاكاة الكمبيوتر سمح لبث الأخبار لتبدأ في تفسير غير قابل للتفسير، وشرح غير قابلة للتفسير[33]. لذلك ينتج وعي المخاطر الجديد من تصور تدعمه وسائل الإعلام.

إن تحليل العلاقة بين تمثيل وسائط الإعلام والتفاهمات العامة للمخاطر، يسمح بإجراء مناقشة أعم حول تصور المخاطر. لأنه في ضوء ثقافة تقنية غربية متطورة، يبدو أن الطلب العام على المعلومات المتعلقة

بالمخاطر لا يتزعزع. وبالنظر إلى خط الانقسام الرفيع بين تنبيه الجمهور وخلق حالة من الذعر غير المبرر، فإن لوسائط الإعلام الجماهيري وزنا كبيرا من المسؤولية الاجتماعية. على الرغم من الاحتمالات السلبية لتوليد الذعر الأخلاقي[34]. ولهذا نجد أن أولريش بيك يذهب إلى الاعتراف وعلى نطاق واسع بالدور الهام الذي تؤديه وسائط الإعلام في بناء المخاطر والاتصال بها في البحوث المتعلقة بالمخاطر وأيضا في الخطاب الاجتماعي حول الخطر[35].

وفي الأخير يدعو أولريش بك إلى إنشاء موضوع سياسي جماعي، ولكي ينشأ هذا الموضوع السياسي الجماعي، يجب أن ينشأ وعيٌ سياسيٌّ وليس مجرد رد فعل للأحداث الإعلامية، لأن هذه الأحداث بطبيعتها عابرة. لأنه إذا كنا نعتمد على وسائل الإعلام وحدها، فإنه يجعلها تبدو كما لو أن المشاكل تختفي من تلقاء نفسها. وهذا له تأثيره الجانبي المتناقض[36].

2-6- أولريش بيك والتشكيك في أنظمة الخبراء:

يذهب أولريش بيك إلى أنه في العصر الحالي قد حل العلماء محل التقليد الراسخ في المجتمعات الغربية طوال القرنين المنصرمين، وكلما زاد تغلغل العلم والتكنولوجيا رغم ذلك في الحياة بالمعيار الكوني وأعاد تشكيلها، قل سريان سلطة الخبراء تلك بوصفها أمرا بديهيا بطريقة تنطوي على تناقض[37]. وفي هذا الإطار يلغي بيك المسؤولية عن المخاطر الاجتماعية عن الأفراد، باستثناء مجموعة من النخبة "الخبراء" التي يحيط بها الغموض بالنظر إلى أنها تعمل ضمن حدود المبادئ التوجيهية المؤسسية المحددة سلفا. فالمؤسسات في العالم أجمع تسير وفق لوائح وإجراءات تنظيمية مبنية مسبقا، وعلى الفرد الالتزام بها تحت طائلة العقاب، ومن المرجح أن نسبة كبيرة من الأفراد تدعم عموما أهداف المؤسسات العامة. إلا أنه ودعما لبيك، يبدو أن هناك اتجاها أوسع من التشكك نحو أنظمة الخبراء.

ففي الوقت الذي يعتقد الفنيون أنها مجرد مسألة إجراء اختبارات لتحديد قيمة عتبة آمنة موضوعيا. ولكن هذه العملية هي التي تضفي الشرعية على تلك القيمة. وهذه العملية مشروعة من قبل نظام اجتماعي. وهذا النظام الاجتماعي مشرع من خلال قدرته على تعيين المسؤولية والتعويض بشكل موثوق حيث يعين الفنيون قيم العتبة. وللتكرار، فإن مسألة مقدار المخاطر المقبولة ليست مسألة تقنية. إنه قرار اجتماعي وسياسي. شيء آخر يحدث عندما تكون عملية التحكيم الفني لم تعد قائمة في إجماع اجتماعي وثقافي هو أنها تصبح وسيلة يحاول المنافسون من خلالها الربح من خسارة خصومهم من خلال اقتحام سوقهم[38].

فإنه من جهة ثانية وفي حالة النزاعات التي تنطوي على مخاطر، لا يستطيع السياسيون الاعتماد على الخبراء العلميين. هذا هو الحال أولا، لأن هناك دائما مطالبات متنافسة ومتضاربة ووجهات نظر من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والفئات المتضررة. فالمعرفة المتضاربة بشأن المخاطر هي مسألة خبراء جيدين وغير سيئين. ثانيا، يمكن للخبراء فقط توفير المزيد من المعلومات حول الاحتمالات، ولكن لم يجيبوا على السؤال: الخطر الذي هو مقبول وغير المقبول. وثالثا، إذا كان السياسيون يقومون فقط بتنفيذ المشورة العلمية، فإنهم يتعرضون لأخطاء وأساليب وشكوك في المعرفة العلمية. لذلك فالدرس من مجتمع المخاطر هو أن: السياسة والأخلاق تكتسب – يجب أن تكسب! – الأولوية على تحول المنطق العلمي[39].

ومن جهة ثالثة فقد شهدت العديد من الثقافات الغربية رقابة مؤسسية قوية، وتحولات في العلاقة بين الخبراء والجمهور. وسطع وضعٌ جديدٌ من العلم الذي ليس هو الحل للمشاكل ولكن السبب. أين يجب على الأفراد بناء

سيرهم الذاتية بنشاط، وتفعل ذلك، من خلال نقد الأشكال المعرفية للخبراء والعمل ضد هذه المعرفة[40]. إذ كيف يعمل المرء في هذه الحالة التي لم يعد هناك شيئٌ يمكن أن يقرره الخبراء. فالمخاطر التي يشير إليها الخبراء (أو يحجبونها) في نفس الوقت، تؤدي إلى نزع سلاح هؤلاء الخبراء، لأنهم يجبرون الجميع على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم: ما الذي لا يزال مقبولا وماذا لم يعد؟[41] إلى جانب ذلك يتساءل أولريش بيك عن الخط الفاصل بين القلق الحكيم والخوف الشاذ والهستيريا؟ ومن الذي يحدد ذلك؟ العلماء، الذين تتناقض نتائجهم في كثير من الأحيان مع بعضهم البعض، الذين يغيرون رأيهم بشكل جوهري، إن ما تم الحكم عليه بأنه "آمن" لابتلاعه اليوم، قد يكون "خطر السرطان" في غضون عامين؟[42] ومن ثم فالخلافات المتعلقة بالمخاطر بين الخبراء والناس غير الخبراء كبيرة. هذه الفجوة بين القطاعين (الخبراء وغير الخبراء السكان) تدعو لإجراء تغييرات عميقة، من بين أمور أخرى، لتحسين ترجمة المعارف العلمية إلى عامة الرأي العام والسياسة، لجعل تقييم المخاطرة لا يتجزأ عن الحس السليم لكل مواطن. العكس هو مؤكد أيضا: إذ لا بد من تحسين القيم أي ترجمة المواطنة في مجال الخبراء (مثل الرغبة في المساواة والحرية، والصفات الجمالية والمخاوف المتعلقة بالأجيال القادمة)[43].

2-7- أولريش بيك والدعوة إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني العالمي:

إن فكرة المواطن العالمي، فكرة فرضتها روح العصر، وكانت تحظى على الدوام بجاذبية لدى النخبة المثقفة في العالم التي شعرت بارتباطها بعضها ببعض غير أنها لم تكتسب إلى جانبها قلوب الشعوب وهذا الشيء مفهوم لأن الناس يحتاجون إلى أمة خاصة وإلى أرض ودولة يشعرون بانتمائهم لها وبالأمن[44].

ولهذا يؤكد أولريش بك بأن أفضل أمالنا بالنسبة إلى المستقبل تقوم على إمكان زيادة مشاركة المجتمع الدولي، متمثلا في المنظمات غير الحكومية، داخل القرارات السياسية المواجهة للمجتمع العالمي[45]. وهو يذهب إلى القول بأن هذا ليس تفكيرا بالتمني؛ بل على العكس من ذلك، هو تعبير عن الواقعية العالمية. في عصر الأزمات والمخاطر العالمية، ينبغي إنشاء شبكة كثيفة من الترابط عبر الوطني، من أجل استعادة الحكم الذاتي الوطني[46]. وفي هذا الإطار أسفرت العولمة السياسية في الآونة الأخيرة عن بروز العديد من المنظمات الأهلية على الساحة السياسية العالمية كقوة فاعلة ومؤثرة، وأخذت تعمل باستقلال عن الدول التي لم تعد قادرة على التحكم في نشاطها، وهو ما من شأنه أن يدفع نحو تحقيق المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطات وسياسات الدول، ومن شأنه كذلك أن يضعف من تحكم الدولة القطرية، ويسهم في زيادة الخيارات أمام الأفراد لإيجاد حلول مشتركة للقضايا السياسية الراهنة. ومما يبعث على القلق أن كثيرا من التطورات لم تعد ترتبط بقرارات أولئك الأفراد ممن حملناهم مسؤولية السياسة، ويوضح بجلاء أننا نشعر بأنفسنا رهينة لنظام عالمي فعال له قوانينه الخاصة به ويحرمنا من إمكانيات وضع سياستنا الوطنية.

وفي هذا الإطار فإن استراتيجيات العمل التي تفتحها المخاطر العالمية تفوق نظام السلطة، التي شكلت في الائتلاف الليبرالي الجديد بين الدول الرأسمالية، فالمخاطر العالمية هي تمكين للدول ولحركات المجتمع المدني، لأنها تكشف عن مصادر جديدة للشرعية وخيارات للعمل من أجل مجموعات من الفاعلين؛ ومن جهة ثانية، فإن هدف المجتمع المدني العالمي والجهات الفاعلة فيه هو تحقيق علاقة بين المجتمع المدني والدولة، أي تحقيق ما أسميه بالشكل العالمي للدولة، ففكرة وجود دولة عالمية في المجتمع المدني تهدف إلى تخيل وتحقيق تنوع قوي ونظام ما بعد وطني. إلا أنه فيما يخص، جدول أعمال المجتمع المدني فإنه تحيط به هالة حقوق الإنسان والعدالة العالمية والصراعات من أجل سرد جديد للعولمة الديمقراطية الراديكالية[47].

خاتمـــة

توصلنا في الخاتمة إلى أهم النتائج المتعلقة بموضوعنا سوسيولوجيا المخاطر الأمنية، من خلال استكشاف وإعادة تقييم العلاقة بين المخاطر والتغيير الهيكلي والخبرة الحية. والتي أود أن أطرحها هنا كنقد لنظرية مجتمع المخاطر لأولريش بيك.

أولا يجب أن نعترف (على خلاف بيك) بأن الأساليب المؤسسية لإدارة المخاطر الأمنية قد تطورت بشكل متكرر، نتيجة للصراع الاجتماعي والموافقة الاجتماعية. ومن المؤكد أن بعض الأطراف أكثر مسؤولية من غيرها فيما يتعلق بالأهداف الإيديولوجية للمؤسسات الاجتماعية وسوء إدارة المخاطر.

وإلى جانب ذلك ففي نهاية المطاف، المسؤولية عن الأزمة الحالية لإدارة المخاطر الأمنية تقع على الجميع، المؤسسات، والجمهور. فليست المؤسسات فقط هي التي تنتج المخاطر الأمنية، بل هم الأفراد أنفسهم. حيث فشل بيك في فهم أنه – في إنتاج وتنظيم المخاطر – يمكن أن يكون الجمهور ضحية وشريكا على حد سواء.

وثانيا، من المؤكد أنه سوف تختلف تفاهمات الخطر في الزمان والمكان، فالطابع غير المحدود للمخاطر الأمنية يضمن أن تكون التصورات دائما موضع خلاف بين الأفراد والجماعات الاجتماعية، فما هي مخاطر بالنسبة للبعض، يمكن أن تفسر على أنه فرص من قبل الآخرين. كما تثير المخاطر الأمنية أيضا مسألة من يتحمل المسؤولية عن العواقب.

كما تشير انتقادات أخرى إلى أن إخفاقات بيك من أجل تحديد العلاقات والتفاعل بين الديناميكية المؤسسية وردود الفعل الاجتماعية من جهة، والإشارة الذاتية والتفكير النقدي من جهة أخرى.

وثالثا، إن نظرة مجتمع المخاطر للعلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور متناقضة وغير دقيقة. فهو لا يولى إلا اهتماما ضئيلا للاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام، أو للسمات الروتينية لعملية الإنتاج الإعلامي. وكما تبين، فإن السياقات السياسية والتنظيمية والاقتصادية التي تعمل فيها المؤسسات الإعلامية لها آثار حيوية على الإبلاغ عن المخاطر. ذلك أن التوسع المستمر لوسائط الإعلام يتم في القطاع الخاص، من أجل الربح، ودون تنظيم اجتماعي. وهو ما يطرح قدرة المؤسسات الإعلامية على تقديم معلومات مجانية وغير مشوهة عن المخاطر.

ورابعا، لا يمكن للجمهور أن يكون نشطا إلا بالمعلومات التي يستطيع الوصول إليها. بحيث يتكون الفهم العام للمخاطر من مجموعة من التوقعات، والافتراضات، والعلاقات، والهياكل كلها مرتبطة بعضها ببعض بطرق معقدة. ففي المجتمع المعاصر، لا تزال العوامل الاقتصادية تحكم الخيارات الشخصية ونطاق استراتيجيات الحد من المخاطر المتاحة.

علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن أطروحة المجتمع المخاطر هي في وقت واحد مشروع سياسي وأكاديمي، وفي العديد من النواحي، يعد مجتمع المخاطر بمثابة دعوة واضحة لتطرف الحداثة: مدخل لإصلاح السياسة والاقتصاد والعلوم. فالمطالب اليوتوبية التقدمية لا تتفق دائما مع المتطلبات الصارمة لبناء النظرية الأكاديمية.

– الهوامش:

1- Ulrich beck, From Wikipedia, the free encyclopedia, 25/02/2017, https://en.wikipedia.org/wiki/Ulrich_Beck.

2– جون سكوت (2009)، خمسون عالما اجتماعيا أساسيا، المنظرون المعاصرون، ترجمة محمود محمد حلمي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2009، ص 97.

3- Mads P. Sørensen and Allan Christiansen, Ulrich Beck, An introduction to the theory of second modernity and the risk society, Routledge, New York, 2013, p 123.

4- Gabe Mythen, Ulrich Beck A Critical Introduction to the Risk Society, Pluto Press, London, 2004, p 11.
5- Rolf Lidskog and Goran Sundqvist, Sociology of Risk, In Sabine Roeser et al, Essentials of Risk Theory, Springer, New York, 2013, p 89.
6- James F. Cosgrave, The Sociology of Risk and Gambling Reader, Taylor and Francis Group, LLC, London, 2006, p 04.
7- جون سكوت (2009)، مرجع سابق، ص 98.
8- Ulrich Beck, Risk Society Revisited: Theo~ Politics and Research Programmes, In barbara adam, ulrich beck and joostvan loon, The Risk Society And Beyond critical issues for social theory, Sage publications, London, 2005**,** pp 211.212.
9- Ulrich Beck, Living in the world risk society, A Hobhouse Memorial Public Lecture given on Wednesday 15 February 2006 at the London School of Economics, Economy and Society, Volume 35, Number 3, August 2006, Routledge, Taylor & Francis, London, 2006), p 331.
10- Gabe Mythen , op.cit, p 28.
11- Ulrich Beck, Risk Society Revisited: op.cit, p 221.
12- Ulrich Beck, Living in the world risk society, op.cit, p 338.
13- Ulrich Beck, Risk Society Revisited: ibid, pp 220-221.
14- أولريش بيك (2013)، مجتمع المخاطر العالمي بحثا عن الأمان المفقود، ترجمة عادل علا وآخرون، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، ص 27.
15- أولريش بيك، مرجع سابق، ص.34.35.
16- Rolf Lidskog and Goran Sundqvist, op.cit, p.87.
17- أولريش بك (2009)، مجتمع المخاطرة، ترجمة جورج كتورة وإلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، ط1، بيروت، ص ص.67-69.
18- Conversations with Ulrich Beck, Ulrich Beck and Johannes Willms, Translated by Michael Pollak, Polity Press in association with Blackwell Publishing Ltd, uk, 2004, p 120.
19- أولريش بك (2009)، مجتمع المخاطرة، ترجمة جورج كتورة وإلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، ط1، بيروت، ص ص.70.71.
20- Jens O. Zinn, op.cit, P.19.
21- Ulrich Beck, Living in the world risk society, op.cit, p 345.
22- جون سكوت (2009)، مرجع سابق، ص ص 97-98.
23- Rolf Lidskog and Goran Sundqvist, op.cit, p 99.
24- Ulrich Beck, Living in the world risk society, op.cit, p 339.
25- Gabe Mythen , op.cit, p 185.
26- Conversations with Ulrich Beck, Ulrich Beck and Johannes Willms, op.cit, Pp.120.121.
27- Ulrich Beck, Living in the world risk society, op.cit, p 336.
28- أولريش بك وآخرون (2014)، **الحب عن بعد، أنماط حياتية في عصر العولمة**، ترجمة حسام الدين بدر، منشورات الجمل، بيروت، ص 124.
29- Gabe Mythen , op.cit, p.178.
30- Ulrich Beck, Risk Society Revisited: op.cit, p 219.
31- Ulrich Beck, Living in the world risk society, op.cit, p 331.
32- أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي بحثا عن الأمان المفقود، ص.38.
33- Ulrich Beck, Risk Society Revisited: op.cit, p 213.
34- Gabe Mythen , op.cit, p 90.
35- Jens O. Zinn, op.cit, p 14.
36- Conversations with Ulrich Beck, Ulrich Beck and Johannes Willms, op.cit, p 147.
37- أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي بحثا عن الأمان المفقود، ص 27.
38- Conversations with Ulrich Beck, Ulrich Beck and Johannes Willms, op.cit, pP.127.128.
39- Jane Franklin, op.cit, pp 13-14.
40- James F. Cosgrave, op.cit, p 16.
41- Ulrich Beck, Risk Society Revisited: op.cit**,** p 218.
42- Ulrich Beck, Living in the world risk society, op.cit, p 345.
43- Mercedes Pard (2002) , Sociologie et risque : nouveaux éclairages, sur les facteurs sociaux et la participation publique, MANA, Revue de Sociologie et d'Anthropologie, 2002, nº 10-11: 285-305.

44- انتصار حمد أمبية عبد الله الزاوي (2012)، اتجاهات الشباب نحو قيم ثقافة العولمة، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، ص 133.

45- جون سكوت، **مرجع سابق**، ص 99.

46- Ulrich Beck, Living in the world risk society, op.cit, p 343.

47- Ulrich Beck, Living in the world risk society, op.cit, p 342.